# الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر مصطلح جديد، بدأ استخدامه في الأدبيات البيئية منذ أعوام قليلة لم يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة. فهذا المصطلح ابتدعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 2008 م، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف بمؤتمر (ريو20+)، عام 2012 في ريو دي جانيرو، وجعلت له عنوانًا رئيسيًا، هو: (الاقتصاد الأخضر)[1].

ومنذ ذلك التاريخ، حظي هذا الاصطلاح باهتمام البيئيين والسياسيين والاقتصاديين ورجالات الإعلام. فما هو هذا الاقتصاد؟ وماذا يعني نعته بالأخضر؟ وما هي الخلفية التاريخية له؟ وكيف تطوّر مفهومه؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟

أسئلة شتى تفرض نفسها، ونحاول في هذا الفصل أن نجيب عنها، للتعريف بهذا الاقتصاد، وسبر أغواره، وبيان أهدافه، وما يتوقعه البيئيون من آثار لتبني برامجه وتنفيذها.

**الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يراعي البيئة، ويحدّ من استنزاف مواردها**

(1) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية (التي تصدرها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بالكويت)، العدد 99، يناير - مارس 2014 م، صفحة 7.

## • ماهية الاقتصاد الأخضر

يرمز اللون الأخضر إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة، أو على الأقل الصديقة لها، أو التي لا ضرر منها ولا ضرار. ووصف الاقتصاد بأنه أخضر يعني أنه اقتصاد يراعي البيئة، ويحدّ من استنزاف مواردها. وهو مناقض للاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود، كما يطلق عليه أحيانا)، الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي)[1].

ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد تقل فيه الانبعاثات الكربونية، وتزداد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، كما تستوعب فيه جميع الفئات الاجتماعية[2]. وتخضير الاقتصاد مفهوم آخر جديد، يستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر. وبوجه عام، يعني مفهوم تخضير الاقتصاد: ذلك النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها، والذي ليست له أية مخلفات أو آثار ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها[3].

ولما كان الاقتصاد والبيئة قرينان، يؤثر كل منهما في الآخر، كان من الأهمية بمكان أن نفهم العلاقة بينهما. ويتجلى الجانب الاقتصادي في البيئة فيما بها من موارد طبيعية (كالماء والتربة والهواء والكائنات الحية)، وما تحتوي عليه داخل جوف الأرض من مياه جوفية ومعادن. فهذه الموارد كلها تعدّ - كما يقال في علم الاقتصاد - القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية[4]. وفي المؤلفات البيئية الحديثة، غالبا ما توصف الصلة بين الاقتصاد والبيئة باستخدام مصطلح (خدمات النظم الإيكولوجية). وهذه الخدمات تتمثل فيما يلي:

1) الخدمات التموينية، مثل الأغذية البرية، والمحاصيل، والمياه العذبة، والأدوية المشتقة من النباتات.
2) الخدمات الثقافية: مثل الترويح، والقيم الروحية والجمالية، والتعليم.
3) الخدمات التنظيمية، مثل ترشيح الملوثات بواسطة الأراضي الرطبة، وتنظيم الأحوال المناخية عبر تخزين الكربون في الطبيعة، وتدوير المياه، والتلقيح، والحماية من الكوارث.

---

(1) كمال عبيد، **الاقتصاد الأخضر... خيار لا مفر منه**، شبكة النبأ المعلوماتية، السبت 26 تشرين الثاني 2011، انظر المقال على الموقع الإلكتروني: http://www.annabaa.org/nbanews/2011/11/248.htm

(2) سناء غسان شحرور، قضية الإعاقة تفرض أولوياتها في «ريو 20»، جريدة (دنيا الوطن) الفلسطينية الإلكترونية، عدد 2012/6/26، انظر المقال على الموقع الإلكتروني: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/264462.html

(3) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، سلسلة البيئة البحرية (4)، مرجع سابق، صفحة 3.

(4) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 8.

4) الخدمات المساندة: مثل تكوين التربة، والبناء (التمثيل) الضوئي، وتدوير العناصر الغذائية[1].

والاقتصاد الأخضر ليس غاية في حد ذاته، بقدر ما هو وسيلة للحفاظ على سلامة البيئة والبشر معا. وهو أداة للتنمية التي تعمّر، لا تلك التي تدمر. وهو اقتصاد يقدم جزءا حيويا من الإجابة عن السؤال المعضل، وهو: كيف نحافظ على البصمة البيئية للبشرية في الحدود الآمنة لكوكبنا؟[2].

ويركز الاقتصاد الأخضر على استعمال الأصول الطبيعية وتوزيعها بكفاءة من أجل تنويع الاقتصاد، وهذا يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي وضغوطه[3]. ويشكّل الاقتصاد الأخضر مثالاً مختلفاً للنظر إلى التفاعل بين الأنشطة البشرية والظروف الاجتماعية والبيئة. وعلى عكس الاتجاه السائد في التخطيط الاقتصادي الذي يدرس البيئة بمعزل عن أي شيء آخر، فإن الاقتصاد الأخضر يوفّق بين سياسات الاقتصاد الكلي للدولة والأهداف البيئية والاجتماعية للسياسات. إنه نهج مبنيّ على دمج النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية بشكل متكامل. ويعطي الاقتصاد الأخضر قيمة لرأس المال الطبيعي ممّا يسمح بأخذ المظاهر الخارجية للأنشطة البشرية بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات، على أمل تحقيق التنمية الاقتصادية من دون تخطّي الحدود الإيكولوجية للأنظمة البيئية أو التأثير سلبا على الأوضاع الاجتماعية[4]. ويفهم مما سبق أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكّل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ولما كانت مواضيع التجارة والبيئة ترتبط بهذا الاقتصاد، نجد أن قطاع السلع والخدمات البيئية يشكّل إحدى ركائز الاقتصاد الأخضر. وفي إطار ذلك، تسعى برامج التجارة والبيئة إلى تحقيق التكامل والدعم المتبادل بين التجارة من جهة، والبيئة من جهة أخرى، من أجل تحقيق ما يلي:

- دفع وتعزيز التنمية المستدامة.
- تعظيم المنافع البيئية على السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتنافسية والنمو التجاري.
- حماية البيئة والصحة العامة بالتوازي[5].

---

(1) سناء يعقوب، اقتصادات النظم البيئية، صحيفة تشرين (السورية)، عدد 2013/07/16، انظر المقال على الموقع الإلكتروني: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/print/292855

(2) محمد نجيب السعد، **الأمم المتحدة: لونوا اقتصاداتكم بالأخضر**، مرجع سابق.

(3) حسين أباظة وآخرون (محررون)، **الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر**، مرجع سابق، 2011، صفحة XV.

(4) المرجع السابق، صفحة XI.

(5) رُلى مجدلاني، **مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر**، مرجع سابق، صفحة 3: 4.

## • خلفية تاريخية

في الفترةِ من عام 1982م وحتى عام 1992م صدر بحثان جامعيّان، قَدَّما لأول مرة عرضًا لمفهوم الاقتصَاد الأخضر، الأوَّل هو مُخَطَّط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمُضيّ قدمًا في فهم التنمية المسْتدامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر، الذي نظرَ في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقًا، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي. ومع أنَّ هذين البحثين طَرَحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عامًا[1]. ففي أكتوبر من عام 2008م أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مُبادرةَ الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المُبَادرات التي تسعى لِمُواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية. وكانت هذه المبادرة واحدة من تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات، تبنّاها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع له، كردّ على الأزمة الاقتصادية والمالية التي وقعت في عام 2008 م[2].

## • عوامل نشوء الاقتصاد الأخضر

بعد تفاقم المشكلات البيئية العالمية في السنوات الأخيرة، فإن نشوء الاقتصاد الأخضر كان أمرا حتميا.

ومنذ بدء الألفية الثالثة، واجه العالم ثلاث أزمات عالمية أزمة حادة، هي:

الأولى: الأزمة المالية التي حدثت في عام 2007م، وما تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن. وقد زلزلت هذه الأزمة اقتصاد العديد من الدول، وكانت الأسوأ منذ (الكساد الكبير) Great Depression أو (الانهيار الكبير) الذي حدث في عام 1929م، واستمر في عقد الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين. وقد أحدثت الأزمة المالية الحديثة خسائر كبيرة في الوظائف والدخل.

الثانية: أزمة الغذاء: على أثر الأزمة المالية - السابق ذكرها - حدثت أزمة غذاء عالية زادت من ويلات دول العالم الفقيرة، فقد تخطى عدد الجياع عالمياً عتبة البليون نسمة عام 2009م، وأسهم في تفاقم آثار هذه الأزمة ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة نسبة البطالة.

الثالثة: الأزمة المناخية: وهي تتمثل في الظواهر والتقلّبات المناخية الشديدة الناجمة

(1) محمد نجيب السعد، **الأمم المتحدة: لونوا اقتصاداتكم بالأخضر**، مرجع سابق.

(2) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة 3.

عن الاحتباس الحراري والاحترار العالمي والتلوث البيئي. وقد أدت هذه الأزمة إلى تتابع نُذُر التغيرات المناخية.

**ومن الحوافز التي شجعت على تبني الاتجاه الخاص بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أيضا ما شهدته بعض المناطق الإقليمية من مخاطر أمنية، تمثلت فيما يلي:**

- الأمن المائي؛ حيث تشكّل ندرة المياه والإجهاد المائي إحدى خصائص كثير من المناطق الإقليمية في العالم.
- الأمن الغذائي، فثمة مناطق عديدة تفاقمت فيها مشكلة الغذاء، مما دفعها إلى الانتقال من سياسة الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى سياسة الأمن الغذائي لمواجهة النقص المتزايد في المحاصيل واللحوم والمنتجات الغذائية.
- أمن الطاقة؛ حيث بدأت بوادر نفاد الموارد النفطية في العديد من الدول المنتجة للنفط، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله وتداعياته على كل من البلدان المستوردة والمصدّرة للطاقة على حد سواء.
- الأمن البيئي، الذي بات مهددا في العديد من المناطق نتيجة التغيّر المناخي الذي يزيد من خطورة التهديدات البيئية الأخرى[1].

وفي عالم يعجّ بالملوثات والنفايات، لم يكن غريبا أن تنفد المياه النقية، وتتقلص مساحة الأراضي المنتجة، ويغزو التصحر أماكن الاستيطان البشري والمناطق الزراعية، ويلوح في الخلفية شبح الآثار الدراماتيكية لظاهرة الاحتباس الحراري، والتحولات القاسية في أنماط الطقس. ومع سياسات الإفساد البيئي التي انتهجتها الشركات الصناعية، والتي لم تفلح التشريعات البيئية أو الضرائب في الحد منها، أصبحت حضارتنا المعاصرة على شفا جُرُف هار، فثمة ندرة متزايدة في الموارد الطبيعية، ونضوب مستمر في المعادن ومصادر الطاقة غير المتجددة، وفقدان كبير في التنوع الأحيائي. وفي مثل هذه الأجواء التي لا تبشر بخير، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لإنقاذ كوكبنا الأرضي قبل فوات الأوان، عن طريق تقليل مخاطر الأزمات والصدمات التي تزداد تأصّلًا في النموذج التقليدي الحالي المتبع في التنمية، والقائم على مبدأ (دعه يمر) الذي يبيح ارتكاب كل الموبقات بحق البيئة الطبيعية في سبيل الربح وتحقيق الثراء الفاحش[2]. وقد حمل برنامج الأمم المتحدة لواء التغيير، فكانت مُبادرته الخاصة بالاقتصاد الأخضر في عام 2008م هي حبل الإنقاذ الذي أنيطت به مهمة إنقاذ الوضع المأساوي للبيئة، وانتشال الفقراء من بؤرة الحرمان.

(1) رُلى مجدلاني، **مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر**، مرجع سابق، صفحة 6.

(2) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 10: 11.

ولا شك أن خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد قد أسهمت في تعزيز مبدأ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، كما أسهم في ذلك أيضا: الإحساس بالإرهاق النابع من الأزمات العديدة المتزامنة، وانهيارات الأسواق التي حدثت في أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008م على وجه الخصوص[1].

## • أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة. كما أنه يهدف إلى تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات العملاقة العابرة للبحار في التعامل مع الموارد الطبيعية من جهة، ومع ما يسمونه - بكل أسف - بالموارد البشرية.

ويهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي. ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء وأنصاف المتعلمين وأرباعهم ومن هم دون ذلك، وتحقيق المساواة الاجتماعية[2].

ومن ناحية أخرى، يعمل الاقتصاد الأخضر إلى تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليدية إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحسين الإنتاجية، ورفع المعاناة عن الفقراء. ومن تلك الوسائل: التحول إلى الزراعة العضوية بدلا من أساليب الزراعة التقليدية. فالاقتصاد الأخضر يرتكز على الطاقة الخضراء التي تعتمد أساسا على الطاقة المتجددة، وتوفير فرص عمل خضراء، مع ضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، إلى جانب دوره في الحد من التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد[3].

## • مجالات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر

مما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر مضادّ للاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية. ومن الطبيعي أن تؤدي الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، وعلى الابتكارات التكنولوجية التي تخفض من حجم الملوثات والنفايات. ولهذا، أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيًّا وحتميًّا لإيقاف التدهور البيئي وفقدان التنوع الأحيائي[4].

---

(1) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة 3.

(2) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 9: 10.

(3) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب أفريقية**، مرجع سابق، صفحة 6.

(4) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، سلسلة البيئة البحرية (4)، مرجع سابق، صفحة 11.

وكانت الأفكار الأولى في مجال الاقتصاد الأخضر قد وجّهت اللوم إلى الأسلوب الذي اتبع في الماضي للتعامل مع الموارد البيئية والنظم الإيكولوجية؛ حيث إنه أسهم في تعرض الأسواق للأزمة البيئية العالمية التي أعاقت بدورها التقدم الاقتصادي. ودعت هذه الأفكار إلى ضرورة إيجاد نموذج اقتصادي جديد، يقوم على إيجاد الحوافز التي من شأنها تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتحول إلى اقتصادات أكثر اخضرارا، والاستثمار بشكل مكثف في التكنولوجيا الخضراء ذات الكفاءة وفي مجال الطاقة المستدامة والزراعة المستدامة وتكنولوجيا المياه، واعتماد أفضل الممارسات في الإدارة البيئية[1]. وفي الوقت الحالي يتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام مختلف أنواع الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة مصادر الطاقة المتجددة (كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية). وهو يسعى أيضا إلى المحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فاعلة، ويعمل على توفير ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وتشجيع الإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء، بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية[2].

وفي الاقتصاد الأخضر، يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعًا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات الكربونية والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتمنع وقوع خسائر في خدمات التنوع الأحيائي (البيولوجي) وفي النظم البيئية (الإيكولوجية). وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجّه، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسّنه، بل يعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم بصورة أساسية على الطبيعة[3].

## • الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

لا يفضل الاقتصاد الأخضر وجهة نظر سياسية على غيرها. ولهذا، نجده يناسب مختلف أنواع الاقتصاد كافة، سواء أكانت اقتصاديات تديرها الدولة أم تحكمها آليات

(1) Tarcile Mballa-Ngamougou, **Constructing Meanings of a Green Economy: Investigation of an Argument for Africa's Transition towards the Green Economy**, Environment and Sustainable Development, Hague, Netherlands, December 2013, Page 7.

(2) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 11.

(3) يحيى الحجيري، **الاقتصاد الأخضر**، جريدة (اليوم) السعودية، عدد 2013/7/3، انظر المقال على الموقع الإلكتروني:
http://www.alyaum.com/News/art/87253

السوق. ولا يعَدُّ الاقتصاد الأخضر بديلًا للتنمية المستدامة، وهو لا يحل محلّها[1]، بل إن هناك فهمًا مطردًا الآن للحقيقة التي مفادها أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريبًا على إصلاح الاقتصاد. فمع اقتصاد يشجع استنزاف الموارد في زمن قصير، بغية الربح السريع، لن تكون هناك استدامة فعلية للموارد، بل نضوب ونفاد[2]. ولنا في التاريخ خير شاهد وواعظ. فالعقود المتتالية من تجميع الثروات الجديدة وتنميتها عن طريق نموذج (الاقتصاد البني) لم تلتفت إلى برامج حماية البيئة بجدية؛ لأن مراعاة سلامة البيئة في وجهة نظر الصناعيين يعني المزيد من الإنفاق على برامج مكافحة التلوث، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا في العائد المادي لأي مشروع صناعي[3].

ومن المؤسف أن الدفاع عن الأمن البيئي، ومحاولة تحقيقه، تحوّل من غاية إلى مجرد شعار. ولم تتوقف فصول المأساة البيئية عند هذا الحدّ، فاستمر الهجوم الكاسح على الموارد الطبيعية مما أدّى إلى استنفادها. وفي الوقت الذي ازداد المستفيدون من تدمير هذه الموارد غنى، اشتدت حدة الفقر لدى أولئك الذين ارتبطت حياتهم بتلك الموارد. وتظاهرت عليهم الطبيعة أيضا، فاجتاحت موجات الجفاف أو الفيضانات والسيول أراضيهم، ولم يجدوا حتى الكفاف مما يسد رمقهم ويذهب ظمأهم. وفي الوقت نفسه، عانى هؤلاء من التهميش الاجتماعي، وحرموا من الخدمات الأساسية. ففي أحياء الصفيح التي يعيشون فيها، يعدّ الحصول على مياه نقية حلما بعيد المنال، أما الصرف الصحي للمخلفات فحدِّثْ عن غيابه بلا حرج. والتنقيب في نفايات الأحياء الغنية، بحثا عن كسرة خبز، أو أي شيء يستر العورة، صار هو الشغل الشاغل لهؤلاء الفقراء الذين لا يجدون عملا ولا مأوى كريما. وكل ما قيل من قبل عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة كان مجرد طنطنة تشدّق بها البيئيون والإعلاميون والسياسيون والأكاديميون، ولم تكن هناك برامج أو مبادرات جادة لتحويلها إلى واقع[4].

ولا تزال الاستدامة – التي نادت بها قمة ريو في عام 1992 م - هدفًا حيويًّا بعيد الأمد. وحتى نصل إلى تحقيق هذا الهدف، فليس أمامنا – وفقا لتقرير (نحو اقتصاد أخضر) السابق الإشارة إليه - إلا أن نعمل على تخضير الاقتصاد[5].

---

(1) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة IV.

(2) أحمد خضر، **الاقتصاد الأخضر**، الشبكة العربية للأمن الإنساني، صفحة 4، انظر المقال على الموقع الإلكتروني:

http://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/201308//d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8af-d8a7d984d8a3d8aed8b6d8b1-d98ad988d985-d8a7d984d8a8d98ad8a6d8a9-d8a7d984d8b9d8a7d984d985d98a-2012-d985.pdf

(3) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، سلسلة البيئة البحرية (4)، مرجع سابق، صفحة 11.

(4) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 12.

(5) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة 2.

ويرى بعضهم أنه ليس من الضروري أن تكون هناك مفاضلة بين تحقيق الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي. فمن المتوقع أن يحدث استقلال تدريجي للأنشطة الاقتصادية الكبيرة عن الموارد الإيكولوجية، كما أن الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء سوف يتطور من خلال البحث والتطوير[1]. ووفقا لمؤلفين بارزين، يمكن أن يعمل الاقتصاد الأخضر بكامل قدرته عندما تنفذ تدابير معينة تعطي الشركات سببا وجيها لتبني وسائل الإنتاج الأكثر كفاءة في استخدام الموارد والأقل ضررا بالبيئة. وفي الوقت الحالي، تركز الشركات على مواجهة التهديدات البيئية ذات الأثر قصير المدى، في حين تتجاهل التهديدات ذات الأثر طويل المدى. وثمة قضية رئيسية أخرى، هي مسألة عدم اليقين uncertainty وعدم قدرة النماذج البيئية على التنبؤ[2].

وبوجه عام، يعدّ الاقتصاد الأخضر أداة التنمية المستدامة. فإذا كانت التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتوزيعها توزيعا مكانيا، فإن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق هذه العدالة بين الأجيال المتعاقبة زمنيا، أي الحفاظ على الموارد واستمرار استخدامها بكفاءة، وعدم إهدارها من أجل الأجيال القادمة[3].

## • الاقتصاد الأخضر ونمو الناتج المحلي

إن تخضير الاقتصاد لا يولّد النمو الاقتصادي فحسب، وبخاصة في مستوى تنمية رأس المال الطبيعي، ولكنه ينتج أيضا نموا أعلى في الناتج المحلي الإجمالي للدولة والناتج المحلي الإجمالي للفرد. وطبقا للنماذج التي تم تطويرها في تقرير الاقتصاد الأخضر، فإن سيناريو الاستثمار الأخضر يحقق معدلات نمو سنوية أعلى من تلك التي يحققها سيناريو نهج العمل المعتاد في غضون 5 إلى 10 أعوام. ويتميز هذا النمو الاقتصادي بالانفصال التام عن التأثيرات البيئية؛ حيث يتوقع أن تنخفض نسبة البصمة البيئية العالمية إلى الطاقة البيولوجية من قيمتها الحالية البالغة 1.5 إلى 1.2 بحلول العام 2050م، وهي قيمة تقترب كثيرا من القيمة الفاصلة للاستدامة التي تساوي 1 بدلا من أن ترتفع إلى مستوى 2 في نهج العمل المعتاد. وسيرتفع الطلب على الطاقة إلى حد ما، ولكنه سيعود لمستوياته الحالية بحلول العام 2050، وهو ما يقل بنحو 40 في المائة عما هو متوقع في ظل نهج العمل المعتاد. ويعزى ذلك إلى التقدم الجوهري في

(1) Tarcile Mballa-Ngamougou, **Constructing Meanings of a Green Economy: Investigation of an Argument for Africa's Transition towards the Green Economy**, Op. Cit., Page 7.

(2) Lucie Scherpenisse, **Ecological Sustainability and the Green Economy: On the Implementation of the Green Economy**, Political Science Institute, Leiden University, Leiden, Holland, June 2013, Page 24.

(3) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب أفريقية**، مرجع سابق، صفحة 10.



Obeikan.com

كفاءة الطاقة. ويتوقع أن يخفض سيناريو الاستثمار الأخضر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة بنحو الثلث بحلول العام 2050 مقارنة بالمستويات الحالية. ويجب أن يظل تركيز انبعاثات الغلاف الجوي تحت مستوى 450 جزءا من المليون بحلول عام 2050. وهو مستوى مهمّ لإتاحة الفرصة للحدّ من الاحتباس الحراري إلى حد 2 درجة مئوية[1].

## • الاقتصاد الأخضر ورأس المال الطبيعي

يُقدِّر الاقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه؛ حيث تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها - أي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (325 مليار دولار أمريكي) - لقطاعات رأس المال الطبيعي: الحراجة، والزراعة، والمياه العذبة، ومصائد الأسماك. وترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20 في المائة. ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر تتراوح بين 100 - 300 مليار دولار في عام 2050م - مقارنة بنهج العمل المعتاد - أن تؤدي بمرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10 في المائة عما يمكن تحقيقه من خلال إستراتيجيات الاستثمار الحالية. كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بنحو الخمس بحلول العام 2050، مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدَدَيْن القصير والطويل[2].

## • خرافات ومفاهيم خاطئة

كأي مذهب جديد، أو اتجاه مخالف للمألوف، تكون هناك دائما معارضة لتبنّي ذلك المذهب أو مؤازرة هذا الاتجاه. ومن طبيعة الأفكار الجديدة أن تزلزل طبيعة سير الأمور. وليس الاقتصاد الأخضر استثناء من ذلك. فقد شابت الدعاية له العديد من الإشاعات المغرضة، والخرافات غير العلمية، والمفاهيم الخاطئة. ولعل أكثر تلك الخرافات انتشارًا هي وجود مقايضة حتمية بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي. والقائلون بذلك يرون أن المحافظة على الموارد البيئية وعلى سلامة البيئة المحيطة تتعارض كلية مع التنمية الاقتصادية وتحقيق الأرباح التجارية. وهناك خرافة أخرى تقول بأن الاقتصاد الأخضر رفاهية لا يقدر على تحمّل ثمنها سوى الدول الغنية. والأسوأ من ذلك تلك المقولة التي يزعم أصحابها أن ذلك النوع الجديد من الاقتصاد عبء

(1) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, United Nations Environment Program, Nairobi, Kenya, 2011, Page 26.

(2) Ibid, Page 8.

ثقيل تفرضه الدول المتقدمة على الدول النامية لتقييد التقدم وإدامة الفقر فيها. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد تقرير عنوانه: (نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر). وقد استهدف بذلك تفنيد مثل هذه الخرافات والمفاهيم الخاطئة عن اقتصاديات تخضير الاقتصاد العالمي. كما استهدف أيضا إعطاء توجيهات عملية في وقتها المناسب لواضعي السياسات حول الإصلاحات التي يحتاجون إليها؛ للحصول على ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الأخضر من زيادة في العمالة والإنتاجية.

وفيما يتعلق بالخرافة الأولى حول وجود تعارض بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي وتحقيق الثروة، فإن المدافعين عن الاقتصاد الأخضر يرون أن هناك أدلة ملموسة الآن توضّح أن تخضير الاقتصاد لا يمنع من بناء الثروة، ولا يحجب فرص العمل، وأن هناك العديد من القطاعات الخضراء التي تتوافر فيها فرص استثمارية معتبرة، بما يصحب ذلك من نمو في الثروة وفرص العمل. ويؤكد تقرير (نحو اقتصاد أخضر)، السابق الإشارة إليه، أنه لا يصعب تحقيق التوافق بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في ظل سيناريو الاقتصاد الأخضر، بل على العكس، فإن الاقتصاد الأخضر يخلق الوظائف، ويعجّل في التقدم الاقتصادي، ويجنب في الوقت نفسه العديد من المخاطر السلبية المهمّة مثل: تأثير تغير المناخ، وتفاقم ندرة المياه، وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي.

وفيما يتعلق بالخرافة الثانية، فإن أنصار تبنّي منهج الاقتصاد الأخضر يضربون العديد من الأمثلة التي تمت (أو يتم) فيها التحول إلى الاقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات في العالم النامي، والتي تستحق المحاكاة والتكرار في أماكن أخرى[1].

وفي الحديث عن الاقتصاد الأخضر، يتم التركيز في الغالب على إمكانيات وأدوات التمويل، ومحاولة استخدام ديناميكيات السوق. ويركّز خصوم الاقتصاد الأخضر على قضايا مثل انعدام الأمن والتعقيد، وينتقدون النطاق المحدود لهذا الاقتصاد ووتيرة العمل فيه. وعلاوة على ذلك، يقول النقاد: إن التركيز على التدابير المالية والتقنية لا يكفي، بل يجب - وفقا لهم - أن تكون هناك أيديولوجية للتحول. وفي مقابل ذلك، يدور نقاش بين أنصار الاقتصاد الأخضر بشأن نطاق ووتيرة الإجراءات التي يجب اتخاذها. ويجادل بعض المؤلفين وصناع السياسات بشأن الإسهام التدريجي للاقتصاد الأخضر في سياسة التصدي للتغير المناخي، في حين يفضل البعض الآخر الإسهام السريع لهذا الاقتصاد في سياسة التصدي

(1) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 3.

لهذا التغير. وعند التعامل مع الاقتصاد الأخضر من منظور قائم على اعتبارات السوق، فإن التدابير واللوائح - التي تسعى إلى تجنب التكاليف والبحث عن الربح من خلال استخدام آليات الردع والتحفيز - يمكن أن تقوم بدور رئيسي[1].

**ولضمان النجاح في تطبيق منهج الاقتصاد الأخضر يرى (براند Brand) أنه عند تحليل أي مشروع للاقتصاد الأخضر يجب الإجابة عن عدد من الأسئلة، من بينها ما يلي:**

- ما هي الآليات التي تحفز الاتجاه نحو تخضير الاقتصاد؟ وما مدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف المناطة به؟
- من هم المستفيدون من هذا المشروع؟
- من الذين سيتم استبعادهم أو إقصاؤهم من الاستفادة من المشروع؟
- ما هي الآثار التي ستعود على البيئة وعلى المجتمع المحلي من تنفيذ هذا المشروع؟
- تحت أي ظروف سوف يتم تخضير الاقتصاد في موقع المشروع؟[2].

## • حتمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر في نظر الكثيرين ضرورة حتمية، تفرضها حالة التدهور البيئي التي آل إليها كوكبنا، والتي عجزت عشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن وقفها، وأخفقت هيئات ووكالات ومنظمات حماية البيئة في وقف الأنشطة المسببة لها. فما حدث بعد إستوكهولم (في مؤتمر البيئة والإنسان عام 1972م)، هو أن تم نقل مراكز الصناعات السوداء من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. ودفنت النفايات النووية والخطرة التي أنتجتها دول الشمال في صحارى ومياه دول الجنوب. وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت الشركات العملاقة ثراء، فالأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، والأسواق قريبة على مرمى حجر! وفي المقابل، ازدادت بيئة تلك الدول اسوداداً، وتسربل معظم أهاليها بغبار معدني، أو بسناج كربوني، أو بفقر مستدام. وقد حدث هذا الإفساد البيئي في ظل أنظمة استبدادية في الدول النامية، وشركات أخطبوطية تمارس أنشطتها فيما وراء البحار[3]! ولأن عجلة التغيير بطيئة دائما في سرعتها، والتغيير نفسه يحتاج إلى تغيير في العقلية وفي الآلية وفي الاتجاهات السلوكية، فإن هز جذوع الاقتصاد البني، وخلخلة جذوره الضاربة في الأمكنة والأزمنة والأنفس، تتطلب التخلص من عقدة الافتتان بالقديم. فالخطأ لا يبرره استمراره لقرون. ولهذا، فإن الانتقال إلى

(1) Lucie Scherpenisse, **Ecological Sustainability and the Green Economy: On the Implementation of the Green Economy**, Op. Cit., Page 24.

(2) Jessie Smith, **The Construction of Quebec's Green Economy**, The Department of Geography, Planning and Environment, Concordia University, Montreal, Canada, April 2014, Page 33.

(3) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 12: 13.

الاقتصاد الأخضر، سيتطلب توافر (أو توفير) ظروف معينة تهيئ له المناخ المناسب للنمو والازدهار والتقدم. وبصفة عامة، تتشكل هذه الظروف من مجموعة متكاملة من الأنظمة والآليات التي تضم في كنانتها: التشريعات واللوائح الوطنية، والسياسات البيئية، وسبل الدعم والحوافز المادية، والهياكل القانونية، والحماية السوقية، والبروتوكولات الخاصة بالمساعدات والتجارة الدولية، واحترام الأنظمة الإيكولوجية[1]، وقبل ذلك كله وبعده: المساواة الاجتماعية بين كافة طوائف المجتمع، بمعنى ضمان حق كل مواطن في هواء لطيف، وماء نظيف، وعمل شريف.

ومن المؤسف أن الظروف السائدة حاليا تميل إلى الاقتصاد البني، وتشجّعه، وهو الذي يعتمد بدوره على الوقود الأحفوري بشدة. فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، 650 مليار دولار أمريكي في عام 2008 م[2]. ويمكن أن يؤثر المستوى المرتفع من الدعم للوقود الأحفوري سلبًا على التحوّل لاستخدام الطاقة المتجددة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للظروف التي تمكّن للاقتصاد الأخضر من النشوء والاستمرار أن تمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تخضير اقتصاديات العالم. ومن أمثلة تلك الظروف على المستوى الوطني: تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضرّ للبيئة وإصلاحه، واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق، وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات (خضراء) مهمة، وتخضير المشتريات العامة، وتحسين القواعد واللوائح البيئية، بالإضافة إلى سبل تطبيقها. وعلى المستوى الدولي، توجد هناك أيضًا فرصٌ لإضافة بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات بين الشمال والجنوب، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي لإنقاذ كوكب الأرض[3]: بيئة وبشرا. ومن حسن الحظ أنه في أثناء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف يتم خلق وظائف جديدة، وبمرور الوقت ستزيد تلك الوظائف عما هو متاح في الاقتصاد البني. ويلاحظ هذا بصفة خاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والحراجة والنقل. ولكن التخضير سيتطلب فقدا في الدخل والوظائف، على المدى القصير والمدى المتوسط، في بعض القطاعات التي استنزفت بصورة شديدة مثل مصائد الأسماك لكي تستعاد المخزونات المستنزفة، ولتجنب الفقد الدائم في الدخل والوظائف. وقد يتطلب التخضير أيضا الاستثمار في إعادة بناء المهارات، وإعادة تعليم القوة العاملة[4].

(1) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة 2.

(2) محمد نجيب السعد، **الأمم المتحدة: لونوا اقتصاداتكم بالأخضر**، مرجع سابق.

(3) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 14.

(4) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 13.

ويُعَدُّ إعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق الحكوميين في مجالات تخضير القطاعات الاقتصادية من الأمور الواقعة على المسار الحرج. وسيفتح إصلاح الدعم المكلف والضارّ في جميع القطاعات الفضاء المالي، وسيحرر الموارد للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويمكن أن يوفر رفع الدعم عن قطاعات الطاقة والماء ومصائد الأسماك والزراعة وحدها نحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ويقدر دعم مصائد الأسماك على سبيل المثال بنحو 27 مليار دولار أمريكي سنويا مما يسبب خسائر تزيد على المكاسب بعيدة المدى للاقتصاديات الوطنية والرعاية الاجتماعية. وقد تجاوز مجموع دعم الإنتاج والدعم السعري للوقود الأحفوري 650 مليار دولار أمريكي في عام 2008م، ويثبط هذا المستوى من الدعم الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة[1].

## • آلية التحوّل المطلوب

إن التحول المطلوب للاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. فمن سُنّة التغيير أنه يتم بالتدريج وباطراد، ويتطلب زمنًا لتقبّل الخروج عن المألوف واعتناق الفكر الجديد. وهذا يعني أن الأمر يتطلب توفير ظروف جديدة لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتمكين لبرامجه من أن تجد من يتحمس لها، ويعمل على تنفيذها، أو على الأقل، لا يضع عوائق أمامها. ومثل هذا الأمر يحتاج أيضا إلى تغيير اتجاهات وسلوكيات، والتخلي عن الأنماط التقليدية من الأنظمة والأعراف الاقتصادية السائدة. ولا يمكن أن تقتصر هذه المهمة على صانعي القرارات وموجهي السياسات الاقتصادية فقط، بل يقع عبؤها أيضا على منظمات المجتمع المدني والبيئيين والتربويين والإعلاميين في شتى أنحاء العالم[2].

ولتعزيز التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، دعا برنامج الأمم المتحدة في عام 2008م إلى الاتفاقية الخضراء العالمية الجديدة Global Green New Deal، التي يرمز لها اختصارا بالأحرف GGND. وتوصي هذه الاتفاقية بمجموعة من الاستثمارات العامة، والسياسات التكميلية، والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر المستديم في الوقت نفسه[3]. وكان مقترح هذه الاتفاقية البيئية الجديدة قد صُمِّم كردّ فعل سياسي مناسب للأزمة الاقتصادية. كما كان ناتجًا مبكرًا من نواتج مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر.

---

(1) Ibid, Page 2.

(2) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 16.

(3) Edward B. Barbier, **A Global Green New Deal: Rethinking the Economic Recovery**, Cambridge University Press/ UNEP, New York, 2010, Page 3.

والجدير بالذكر أن مؤتمر التنمية المستدامة (ريو + 20) حدد أهدافا كمية من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال مضاعفة معدل كفاءة الطاقة المستخدمة سنة 2030م، واللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة، مع ضرورة تحديد العائد والتكلفة والقيمة الحالية لمكافحة التلوث، ومدى إمكانية تحقيق العوائد المتحققة من هذا التحول[1].

ويشير تقرير (نحو اقتصاد أخضر) - الذي يمثل الناتج الرئيسي من مبادرة الاقتصاد الأخضر - إلى أن تخضير الاقتصاد لا يمثل معوقًا للنمو بشكل عام، ولكنه - على العكس من ذلك - يمثل محركًا جديدًا للنمو. كما يبين أنه مولِّد لوظائف جيدة، وأنه إستراتيجية حيوية لاستئصال الفقر المستديم[2]. كما يشير التقرير نفسه إلى أن مستوى التمويل المطلوب للانتقال للاقتصاد الأخضر كبير للغاية، ولكنه أقل من الاستثمار العالمي السنوي بنحو العشر. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة 2 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، التي استخدمت كنموذج في التقرير، تمثل جزءا يسيرا من إجمالي التكوين الرأسمالي البالغ نحو 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام 2009. ويمكن تحريك هذه القيمة عن طريق السياسات العامة الذكية، وآليات التمويل المبتكرة. كما أن النمو السريع للأسواق الرأسمالية، واهتمام السوق المتزايد بالمبادرات الخضراء، وتطور الأدوات البديلة، مثل: تمويل الكربون، والتمويل متناهي الصغر، تفتح المجال أمام التمويل واسع النطاق للتحرك الاقتصادي العالمي. ولكن هذه الكميات ما تزال صغيرة بالمقارنة بالمبالغ الإجمالية المطلوبة، وتحتاج لزيادتها بصورة عاجلة[3].

إن تمويل برامج الاقتصاد الأخضر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة

(1) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب أفريقية**، مرجع سابق، صفحة 8.
(2) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة ٣.
(3) المرجع السابق، صفحة 25.

**وثمة ثلاثة عناصر يمكن من خلالها تحفيز واضعي السياسات على توفير الظروف المناسبة لزيادة الاستثمارات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وهذه العناصر هي:**

1 - ثمة جدوى اقتصادية لتوجيه الاستثمار، سواء أكان عامًّا أم خاصًّا، نحو نقل القطاعات الرئيسية المهمة لتخضير الاقتصاد العالمي. فالوظائف الخضراء الجديدة، التي ستُستحدث مع تفعيل برامج الاقتصاد الأخضر، سوف تُعوِّض الخسائر التي ستقع في الوظائف التقليدية للعاملين في الاقتصاد البني في أثناء عملية الانتقال من هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد الأخضر.

2 - إن الاقتصاد الأخضر يمكنه أن يقلل من الفقر المستديم في نطاق عريض من القطاعات المهمة كالزراعة، والغابات (الحراجة)، والمياه العذبة، والطاقة. وتساعد الحراجة المستدامة، وطرق الزراعة الصديقة للبيئة على الحفاظ على خصوبة التربة والموارد المائية بوجه عام، وبخاصة زراعة الكفاف التي تعتمد عليها حياة ما يقرب من 1.3 مليار نسمة[1].

3 - إعطاء توجيهات بخصوص السياسات التي تحقق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل: التخلص من الدعم المضاد للبيئة، والتعامل مع حالات إخفاق الأسواق الناجمة عن منح مزايا خفية أو إعطاء معلومات ناقصة، وتقديم الحوافز المبنية على السوق، ووضع الأطر للمشتريات العامة الخضراء، وتحفيز الاستثمار[2].

إن استخدام الأدوات المختلفة، مثل الضرائب والحوافز والرخص القابلة للتداول، لتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار، يعد أمرا ضروريا أيضا، وكذلك الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم. كما أن تقوية الحوكمة الدولية والآليات العالمية، التي تدعم الانتقال، يعد أمرا مهمًّا[3].

وإذا ما فحصنا التغييرات المقترح إدخالها على السياسات الاقتصادية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإن عدة اعتراضات تومض في الذهن بشأن فاعلية السياسات المعتمدة، وعدم القدرة على التنبؤ بالتنمية البيئية (الإيكولوجية) حاليا ومستقبلا، واستعداد الشركات والحكومات لتبني تنفيذ اللوائح والتشريعات التي قد تضر باتجاهاتها الاقتصادية. وثمة اعتراضات أخرى مثل الخوف على إخفاق أساليب حماية المنتجات الخضراء أو ظهور السوق السوداء، علاوة على الصعوبات الناجمة عن تأثير العوامل الخارجية السلبية على الأسعار. ومن العوامل الرئيسية المؤثرة أيضا: حدوث

(1)UNEP, ILO, OIE & ITUC CSI IGB, **Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World**, United Nations Environment Program, Nairobi, Kenya, September 2008, Page 11.

(2) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة3.

(3) المرجع السابق، صفحة 33.

مشكلات في النظام المالي تتسبب في مغادرة العديد من المستثمرين للأسواق تماما، وسحب استثماراتهم[1].

## • قطاعات الاقتصاد الأخضر

وفقا لمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أطلقها بشأن الاقتصاد الأخضر في أكتوبر 1988، تتمثل قطاعات الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

### 1 - قطاع الزراعة:

إن تخضير الزراعة يعطي وسيلة لإطعام تعداد العالم المتزايد دون تقويض قاعدة الموارد الطبيعية لهذا القطاع. فإن التحدي في الزراعة هو إطعام 9 مليارات شخص بحلول عام 2050م دون تدمير النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان تحت ظروف ارتفاع متوسطات درجات الحرارة العالمية.

وتستخدم ممارسات الزراعة الحالية أكثر من 70 % من موارد المياه العذبة العالمية[2]. وتسهم بنحو 13 % من انبعاث غازات الاحتباس الحراري[3]. كما ترتبط بـ 3 - 5 مليون حالة تسمم بالمبيدات الحشرية وأكثر من 40,000 حالة وفاة كل عام[4]. وتتميز الزراعة الخضراء بتوجيه الزراعة الصناعية وزراعة الكفاف نحو ممارسات زراعية صحيحة بيئيًا، مثل: استخدام الماء بكفاءة، والتوسع في استخدام الأسمدة العضوية والطبيعية، والحرث الأمثل، والتحكم المتكامل في الحشرات. ويتطلب بناء الزراعة الخضراء أصولاً رأسمالية مادية، واستثمارات مالية، وأبحاثًا وبناءً للقدرات في خمسة مجالات رئيسية، هي: إدارة خصوبة التربة، والاستخدام المستدام والأكثر كفاءة للمياه، وتنويع المحاصيل والماشية، والإدارة المتكاملة لصحة الحيوانات والنباتات البيولوجية، والميكنة المناسبة على مستوى المزارع[5].

ويحتاج قطاع الزراعة إلى منهج أكثر استدامة لاستغلال الأراضي والموارد المائية المحدودة، على أن يجمع هذا المنتج بين إصلاح السياسات واستخدام أفضل الممارسات

(1) Lucie Scherpenisse, **Ecological Sustainability and the Green Economy: On the Implementation of the Green Economy**, Op. Cit., Pages 24: 25.

(2) World Water Assessment Program, **Securing the Food Supply**, UNESCO, Paris, 2001, Pages 192: 193.

(3) IPCC, **Mitigation of Climate Change**, Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change: Working Group III Report, IPCC, 2007, Page 499.

(4) Lynn Goldmann, **Childhood Pesticide Poisoning**, Information for Advocacy and Action, UNEP Chemicals, UNEP, Châtelaine, Switzerland, 2004, Page 7.

(5) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 8.

الزراعية. ويمكن أن يتم استخدام الموارد الأرضية أفضل استخدام من خلال تقديم الدعم والإعانات وتمكين المزارعين. أما الموارد المائية السطحية والجوفية فيجب المحافظة عليها، وضمان كفاءة استخدامها في الري.

**2 - قطاع المياه:**

تحتاج معالجة مشكلة فقر المياه على مستوى دول العالم إلى العمل على عدة أصعدة، من أهمها: إصلاح ملكية الأراضي، والأطر التنظيمية والتشريعية المنظمة، بالإضافة إلى كفاءة استخدام المياه والحد من الإفراط في استهلاكها، ومنع التلوث. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطبيق ممارسات الاقتصاد الأخضر التي تراعي الجوانب والممارسات البيئية.

**3 - قطاع الطاقة الخضراء:**

في ظل الواقع الذي يشهده العالم من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأثرها على التغير المناخي، يأتي دور السياسات في الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة المتجددة؛ حيث إن ذلك يمكن أن يشكل دعامة أساسية لدفع عملية التغير نحو قطاع طاقة أكثر استدامة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. ويمكن أن تتم عملية التحول التدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة ببدء العمل بمعايير حافظة للطاقة المتجددة، إضافة إلى حوافز أخرى، مثل: الإعفاءات الضريبية للمتحولين إلى الطاقة المتجددة.

**4 - قطاع الصناعة الخضراء:**

لما كان قطاع الصناعة هو أهم القطاعات المؤثرة في تلوث البيئة، فإن الأمر يتطلب تطوير إستراتيجيات تخفيض انبعاثات الكربون على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق تطبيق التقنيات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة المتجددة، وغير الملوثة للبيئة. ومن أمثلة تلك الصناعات: صناعة الأسمنت؛ حيث يمكن تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 20 و 30 % لكل طن أسمنت، مما يعود إيجابيا على انخفاض تكلفة المنتج نتيجة لانخفاض تكلفة الطاقة، بالإضافة إلى عدم تأثيرها السلبي على البيئة المحيطة نتيجة لاستخدام تلك النوعية من الطاقة.

**5 - قطاع النقل الأخضر:**

يعاني قطاع النقل والمواصلات بدول العالم من عدة مشكلات، من أهمها: التأثير السلبي على البيئة

المحيطة. لذلك، كان على الحكومات دور في التخطيط والتمويل من أجل التغير نحو قطاع نقل أخضر، وذلك من خلال سياسات توفر خدمات نقل مأمونة ومنخفضة التكلفة، بالإضافة إلى الكفاءة في استهلاك الطاقة فيها، مع تخفيض معدلات التلوث الناجمة عنها.

**6 - المدن والمباني الخضراء:**

بلغ التدهور البيئي بالمدن العالمية حدا ينذر بالخطر. فتلوث الهواء والمياه والتربة أصبح الآن مصدر خطر صحي بالغ التهديد لعدة أنشطة مهمة. كما يلاحظ أن أسعار الأراضي وتكاليف البناء في ارتفاع مستمر، مما يجعل حيازة المسكن أمرا شديد الصعوبة. لذا انتشرت الأحياء الفقيرة؛ حيث الخدمات الأساسية غير كافية إن لم تكن معدومة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سوء كفاءة استهلاك المياه والطاقة. ولمواجهة تلك المشكلات، هناك منهجية جديدة في تخطيط المدن وإدارتها، مبنية على أساس مبادئ التصميم الحضري المستدام بيئيا.

كما يمكن أن تصمم تلك الأبنية بحيث تكون ذات كفاءة في استخدام الطاقة والمياه بكفاءة، بالإضافة إلى صيانة المساحات الخضراء المفتوحة، وإعادة النظر في إدارة نفاياتها، وتسهيل عملية التحول إلى أبنية ومدن خضراء. ويُعَدّ تصنيف الأراضي عمرانيا من أهم الأدوات الفاعلة في سياسات التخطيط الحضري التي يمكن أن تتبعها الدول، وهو ما يحدد بشكل أساسي ما يمكن بناؤه داخل المدن وحولها، ومقدار المساحات التي يمكن بناؤها.

**7 - إدارة النفايات وإعادة التدوير:**

يعد قطاع إدارة النفايات وتدويرها من أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر؛ حيث يمكن

أن تنشط إدارة النفايات الصلبة الاقتصاد بشكل مباشر؛ لأنها بحاجة إلى وفرة في الأيدي العاملة، وإلى استثمارات في آلات ومعدات المناولة والنقل والمعالجة.

ومن ناحية أخرى، فإن تطوير قطاع إدارة خضراء للنفايات الصلبة يفتح آفاق تنويع الاقتصادات المختلفة، ويسهم في خلق فرص عمل جديدة، وينشط الطلب على الخدمات بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والإنشاء وتحويل النفايات إلى طاقة.

**8 - السياحة الخضراء:**

السياحة الخضراء

يسهم قطاع السياحة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي بمقدار 2 - 3 % سنويا. لذلك؛ كان التفكير في تطبيق ممارسات الاقتصاد الأخضر بذلك القطاع، وذلك من خلال بناء المنتجعات والفنادق طبقا لتلك الممارسات، من حيث: استخدام الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك المياه، وإدارة النفايات وتدويرها[1].

(1) شريف محمد على أحمد، **دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014م، صفحة 4: 8.

**9 - مصائد الأسماك:**

يشير تقرير (نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر) إلى إن الاستثمار لتحقيق مستويات مستدامة من الصيد سوف يؤمّن تدفقًا حيويًا للدخل على المدى البعيد. فإن قطاع مصائد الأسماك أساسي للتنمية الاقتصادية، والتوظيف، والأمن الغذائي، ورفاهية الملايين من البشر في شتى أنحاء العالم. ولكن الدعم الذي يبلغ نحو 27 مليار دولار أمريكي في العام قد نتجت عنه زيادة في سعة المصائد بنحو الضعف بالمقارنة بقدرة السمك على التكاثر. إن تخضير القطاع يتطلب إعادة توجيه هذا الإنفاق العام لتقوية إدارة المصائد، وتمويل تقليل السعة الزائدة عن طريق إخراج بعض سفن الصيد من الخدمة، وإعادة التوظيف بصورة عادلة على المدى القصير، كل ذلك بغرض إعادة بناء السلالات السمكية المستنفدة وتلك التي تعرضت للصيد الجائر. وإن استثمار 100 - 300 مليار دولار لمرة واحدة يمكن أن يقلل من السعة الزائدة، وأن يؤدي إلى زيادة صيد الأسماك من 80 مليون طن سنويًا حاليًا، إلى 90 مليون طن في عام 2050م، على الرغم من الانخفاض الذي سوف يحدث في العقد القادم للسماح باستعادة السلالات.

ويتوقع أن تصل القيمة الحالية لفوائد تخضير قطاع الصيد إلى نحو 3 إلى 5 أضعاف قيمة الاستثمار اللازم. أما السيناريو البديل (نهج العمل المعتاد) فيؤدي إلى استمرار التراجع والتقلص في قطاع الصيد، الناتج عن زيادة الندرة وانهيار السلالات[1].

**10 - الحراجة:**

إن الحد من إزالة الغابات، وزيادة استعادة الغابات، له جدوى اقتصادية واضحة في حد ذاته، وهو يدعم أيضًا الزراعة والمعيشة الريفية. وتكوّن الغابات جزءا رئيسيا من (البنية التحتية الإيكولوجية) التي تدعم رفاهية الإنسان. وتدعم الخدمات والسلع الحرجية الكثير من المعيشة الاقتصادية لما يربو على مليار نسمة[2].

وتقوم الغابات بخدمات بيئية لا يمكن الاستعاضة عنها في أغلب الأوقات، فهي تأوي نحو 80 % من الأجناس التي تعيش على سطح الأرض، وتوفر القدرة على البقاء للزراعة، والصحة، وغيرها من القطاعات التي تعتمد على النواحي البيولوجية[3].

---

(1) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 10.

(2) FAO, **Better Forestry, Less Poverty**, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2006, Page 1.

(3) Rashid Hassan; Robert Scholes and Neville Ash (Editors), **Ecosystems and Human Well-Being, Volume 1: Current State and Trends,** Millennium Ecosystem Assessment Series, Island Press, Washington, 2005, Pages 600: 601.

وتعزى المعدلات العالية الحالية لإزالة الغابات وتدهورها إلى الطلب على منتجات الأخشاب، وإلى الضغوط المتعلقة بالاستخدامات الأخرى للأرض، كالزراعة وتربية الماشية على وجه الخصوص. ويعني هذا التوجه الذي يعتبر الموارد الطبيعية "جبهة" - بدلاً من اعتبارها استثماراً - أن الخدمات والفرص القيمة التي يقدمها النظام الإيكولوجي للغابات، تضيع سدى.

لذا يمكن لتقليل إزالة الغابات أن يكون استثماراً جيدًا: فقد قدِّرت فوائد تنظيم الطقس المتوقعة من جرّاء خفض إزالة الغابات إلى النصف بثلاثة أضعاف تكلفة ذلك الخفض[1]. وتوجد هناك آليات وأسواق اقتصادية مختبرة ومجربة، يمكن تكرارها وتكبيرها، بما في ذلك مشروع الخشب المعتمد، ومشروع اعتماد منتجات الغابات المطيرة، ودفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وخطط تقاسم المنفعة والشراكات المجتمعية[2]. وبالأخص، قد تكون المفاوضات الدولية والقومية للوصول إلى نظام REDD + هي أفضل الفرص الحالية لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر للحراجة. وفي هذا السياق، هناك حاجة لتغييرات قانونية وإدارية لترجيح كفة الحراجة المستدامة (التي لم تبلغ مداها بعد) على الممارسات غير المستدامة (والغالبة في قطاع الغابات العالمي).

ويبين نموذج الاقتصاد الأخضر أن استثمار 0.03 % من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و 2050 في دفع أموال لمالكي أراضي الغابات للحفاظ عليها، وفي استثمارات خاصة في مجال استعادة الغابات، يمكن أن يزيد من القيمة المضافة في صناعة الغابات بنسبة تربو على 20 % بالمقارنة بنهج العمل المعتاد. ويمكن لهذا الاستثمار أيضًا أن يقوي من التوظيف الرسمي في هذا القطاع، ويرفع الكربون المخزن في الغابات بصورة جوهرية[3].

إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحدث على مستوى غير مسبوق وبسرعة لم تعهد من قبل. فقد كان من المتوقع أن تصل الاستثمارات الجديدة في الطاقة النظيفة إلى قيمة قياسية تبلغ 180 - 200 مليار دولار أمريكي في العام 2010م، بزيادة عن قيمتها البالغة 162 مليار دولار أمريكي في العام 2009 و 173 مليار دولار أمريكي في العام 2008م. وتدفع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عجلة التنمية بصورة متزايدة، وقد ارتفعت حصتها من الاستثمار العالمي في مجالات

(1) J. Eliasch, **Climate Change: Financing Global Forests**, The Eliasch Review. UK, 2008, Page 70.

(2) http://www.teebweb.org/Portals/25/Documents/TEEB_D2_PartIIIb-ForUpload%5B1%5D.pdf

(3) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 7.

الطاقة المتجددة من 29 في المائة في العام 2007 م إلى 40 في المائة في العام 2008م، ويأتي معظم هذه النسبة من البرازيل والصين والهند[1].

## ● الاقتصاد الأخضر ومكافحة الفقر

يعدّ الفقر المستديم أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحًا، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم، والرعاية الصحية، وتوفر القروض، وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية.

ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يسهم في التخفيف من الفقر. وهناك رابط لا ينفصم بين التخفيف من الفقر وبين الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية نظرا لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة. فمن الخصائص الرئيسية لهذا الاقتصاد أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاد الموارد الطبيعية للدولة[2]. ويعتبر هذا ضروريًا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل؛ حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وحيث توفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية[3].

(1) Ibid, Page 15.

(2) TEEB, **The Economics of Ecosystems and Biodiversity**, An Interim Report, European Commission, Brussels, 2008, Page 28.

(3) UNEP, **Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication; A Synthesis for Policy Makers**, Op. Cit., Page 10.

## • أين نحن من الاقتصاد الأخضر؟

ثمة تقارير أعدتها منظمات وهيئات دولية تفيد بأن الاقتصاد العالمي قد تضاعف أربع مرات على مدار ربع قرن، وأنه استفاد في ذلك من مئات الملايين من البشر. وفي مقابل ذلك، حدث تدهور أو استخدام بطريقة غير مستدامة لنحو 60 % من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها معيشة البشر جميعا[1]. ويُعزى هذا التدهور بالطبع إلى أن النمو الاقتصادي الذي تحقّق في العقود الأخيرة كان ناجمًا – بصورة أساسية - عن طريق السحب من الموارد الطبيعية، دون السماح للمخزون الإيكولوجي بالتجدد (أو إعادة التولد)، وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للأنظمة البيئية (الإيكولوجية). وعلى سبيل المثال، فإن 20 % فقط من سلالات الأسماك التجارية غير مستغلة اليوم، ومعظمها من الأنواع رخيصة الثمن، في حين يُستغل 52 % من الأنواع بالكامل دون وجود مجال للتوسع، ويُستغل 20 % من تلك السلالات بشكل أكثر من اللازم بحيث لا يتيح فرصة لها للتوالد وتعويض ما يُفقد منها، وفي الوقت نفسه، نضب 8 % من تلك السلالات[2].

أما المياه الصالحة للاستخدام، فإنها في طريقها إلى الندرة. ومن المتوقع أن يزيد الإجهاد المائي بحيث تكفي إمدادات المياه 60 % فقط من احتياجات العالم بعد 20 عامًا[3].

وقد زاد الإنتاج الزراعي أساسًا نتيجة لاستخدام الأسمدة الكيميائية، مما قلل من جودة التربة[4]، وأخفق في كبح جماح الاتجاه المتزايد لإزالة الغابات - الذي بقي بمعدل 13 مليون هكتار من الغابات سنويًا في الفترة من عام 1990 إلى 2005 م[5].

(1) Millennium Ecosystem Assessment, **Ecosystems and Human Well-being: Synthesis**, Island Press, Washington, DC., 2005, Page 1.

(2) FAO Fisheries and Aquaculture Department, **State of World Fisheries and Aquaculture 2008**, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2009, Page 30.

(3) Water Resources Group, **Charting our Water Future: Economic Frameworks to Inform Decision Making**, McKinsey and Company, Munich, 2009, Page 7.

(4) Adrian Muller & Joan S. Davis, **Reducing Global Warming: The Potential of Organic Agriculture**, Rodale Institute & FIBL, Policy Brief 31.5, 2009, Page 1.

(5) FAO, Global Forest Resources Assessment 2010 Main Report, FAO Forestry Paper No. 163, Food and Agriculture Organization of the United Nation, Rome, 2010, Page xiii.

ولذا فإن الندرة الإيكولوجية تؤثر بشدة في سلسلة القطاعات الاقتصادية بالكامل، التي تمثل حجر الأساس لإمدادات الأغذية للإنسان، مثل مصائد الأسماك، والزراعة، والمياه العذبة، والحراجة، والتي تمثل مصدرًا حيويًا لمعيشة الفقراء. وإن الندرة الإيكولوجية والافتقار للمساواة الاجتماعية علامتان مميزتان لاقتصاد بعيد تماما عن كونه أخضر. وفي الوقت نفسه، يعيش أكثر من نصف سكان العالم، وللمرة الأولى في التاريخ، في المناطق الحضرية. وتعدُّ المدن حاليًا مسئولة عن 75 % من استهلاك الطاقة، وعن 75 % من الانبعاثات الكربونية. وتؤثر المشكلات المتزايدة والمرتبطة ببعضها البعض - من زحام، وتلوث، وسوء تقديم للخدمات - في الإنتاجية والصحة العامة للجميع، وهي أكثر وطأة على الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وتتعاظم الحاجة للتخطيط الذكي للمدن؛ نظرًا لأن 50 % من سكان العالم يقطنون الآن في مناطق جديدة تتحول بسرعة إلى الصبغة الحضرية، وينتظر أن تشهد ارتفاعًا في مستوى الدخل والقدرة الشرائية، واتساعًا كبيرًا في البنية الحضرية في السنوات القادمة[1]. وسيتباين الانتقال للاقتصاد الأخضر بين الدول، نظرًا لاعتماده على رؤوس الأموال البشرية والطبيعية لكل دولة، وعلى المستوى النسبي لتقدمها. وهناك العديد من الفرص السانحة لجميع الدول في مثل هذا الانتقال. وقد وصلت بعض الدول إلى مستويات عالية من التنمية البشرية، ولكن عادة ما يكون ذلك على حساب قاعدتها من الموارد الطبيعية، وجودة بيئتها، وارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها. ويكمن التحدي الذي تواجهه هذه الدول في خفض نسبة بصمتها البيئية للفرد دون التأثير في جودة الحياة فيها. ولا تزال بعض الدول الأخرى تحافظ على نسبة منخفضة لبصمتها البيئية للفرد، ولكنها تحتاج إلى تحسين مستويات الخدمات والرفاهية المادية لمواطنيها. ويكمن التحدي بالنسبة لتلك الدول في تحقيق ذلك دون زيادة بصمتها البيئية بشدة. وجميع دول العالم تقريبًا يؤثر فيها أحد هذين التحديين[2].

## • الاقتصاد الأخضر في مصر

كانت مصر واحدة من بين ما يزيد على 190 دولة شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة "ريو 20+" الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيه 2012م، والذي تبنى موضوع الاقتصاد الأخضر. وقد تبنّت مصر سياسات الاقتصاد الأخضر التي أوصى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). ولتطبيق هذه السياسات قامت في عام 2014م بإعداد الدراسة المصرية الاستكشافية للاقتصاد الأخضر بالتعاون

(1) روبرت آيريس وآخرون، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، مرجع سابق، صفحة ٣.
(2) محمد عبد القادر الفقي، **الاقتصاد الأخضر**، نشرة البيئة البحرية، مرجع سابق، صفحة 16.

مع اليونيب، وترتكز هذه الدراسة على أربعة قطاعات هي: المياه، والزراعة، وترشيد الطاقة، والمخلفات. وسوف يتم إضافة هذه الدراسة ضمن إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030م التي تنفذها وزارة التخطيط[1]. وقد حددت الحكومة المصرية هدفاً يتمثل في تلبية 20 في المائة من احتياجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020م، واعتمدت خطة طويلة الأجل لطاقة الرياح، تغطي طاقة الرياح 12 في المائة منها، في حين تغطي الطاقتان المائية والشمسية 8 % منها[2].

## ● الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأخضر

كأي برنامج عمل للمستقبل، فإن نجاح هذا البرنامج مرهون بمدى الإخلاص والحرص في تنفيذه، والالتزام النابع من القناعة بأهميته. وقد يرى بعض المتفائلين أن الاقتصاد الأخضر أمر يمكن تحقيقه بالتعاون الدولي، والتآزر الوطني. وهو بالفعل يتطلب ذلك حتى يصير واقعا، ويؤتي ثماره المرجوة. وعلى النقيض من ذلك، قد يرى المتشائمون أن الاقتصاد الأخضر حلم جميل، لا يمكن تحقيقه في الواقع. ولكن كم حقق العلم في العصر الحديث من أحلام، كان ينظر إليها في الماضي على أن الوصول إليها لا يكون إلا في عالم الخيال.

إستراتيجية الاقتصاد الأخضر

(1) http://cms.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=28022015&id=f9b025a2-4665-4bd5-8f10-64efbe8bea7b

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاقتصاد الأخضر**، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 20 - 22 فبراير 2012، صفحة 8.

وبعيدا عن النظرة التفاؤلية أو التشاؤمية، فإن الحال التي وصلت إليها بيئة كوكبنا، تربة وهواء وماء وبشرا وأحياء، تتطلب منا أن نسارع بإنقاذها. فلا سبيل أمامنا غير ذلك. وبإمكان سياسات الاقتصاد الأخضر وإستراتيجياته ومبادراته أن تضمن تحقيق مستقبل نظيف للبشرية: موارد طاقة غير مفسدة للأجواء، ومنتجات بلا نفايات تلحق الضرر بالأحياء، وعالم فيه مكان للفقراء والأغنياء على حد سواء.

تطبيقات الاقتصاد الأخضر